رجال أعمال مغتربون يقدمون مساعدات

نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة حلب لـ«الوطن»: عوائل كثيرة باتت بحاجة للمساعدة في حلب

خازن الغرفة: غرفة التجارة تقدم مساعدات عينية وليست مادية

رامز محفوظ

كشف نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة حلب مصطفى كواية في تصريح خاص لـ«الوطن» عن وصول مساعدات إلى الغرفة عن طريق صناعيين مغتربين في الخارج.

وأشار نائب رئيس المجلس إلى أنه يتم الاتفاق بين الصناعيين في حلب من أجل جمع الأموال والمساعدات لتوزيعها على الفقراء والمحتاجين انطلاقاً من الواجب الاجتماعي والأخلاقي.

وأشار إلى أن الغرفة تقوم بتوزيع المساعدات بناء على قوائم وبيانات موجودة لديها إذ يوجد لدى الغرفة بيانات بعدد الأسر والعوائل التي تضررت من الزلزال الذي ضرب مدينة حلب وبيانات بعدد الأسر الفقيرة والمحتاجة القاطنة في المناطق العشوائية، لافتاً إلى أن غرفة صناعة حلب تعمل على التوسع سنوياً بقوائم الأسر المحتاجة وخصوصاً أن هناك عوائل كثيرة باتت بحاجة للمساعدة بعد الزلزال.

بدوره بيّن خازن غرفة صناعة حلب مجد ششمان في تصريح لـ«الوطن» أن الغرفة قامت خلال رمضان الحالي بمبادرة جديدة

من خلال توزيع حصة لحم غنم لكل عائلة محتاجة مع علبة سمنة، مشيراً إلى أن التوزيع يتم بموجب كوبونات يتم إعطاؤها للأسر المحتاجة يتم صرفها من خلال لجامين محددين تم الاتفاق معهم من الغرفة، لافتاً إلى أن قيمة الكوبون تتجاوز ٢٥٠ ألف ليرة ولغاية تاريخه تم توزيع نحو ١٠٠٠ كوبون ونحن مستمرون بالتوزيع.

وقال ششمان: جاء ذلك بدلاً من طريقة التوزيع التي كنا نتبعها سابقاً عبر القيام بتوزيع كرتونة تحتوي البقوليات وغيرها. وأوضح أنه مع بداية شهر رمضان استقبلت الغرفة تبرعات من الصناعيين الموجودين في الداخل والخارج، منوهاً بأن الغرفة تقوم بواجبها الاجتماعي تجاه المواطنين من خلال رصد الأحياء المتضررة والأكثر حاجة للمساعدة وتوزيع سلل غذائية عليها.

ولفت إلى أن التوزيع يتم بناء على قوائم موجودة لدى الغرفة تتضمن أسماء الأسر المحتاجة، كما تم التوزيع كذلك للمستخدمين العاملين في المؤسسات الحكومية بناء على قوائم وصلت للغرفة.

ولفت إلى أن الغرفة تقدم مساعدات عينية، موضحاً أنه لا يتم تقديم مساعدات مادية كما تم عندما ضرب الزلزال مدينة حلب حيث تم توزيع منحة سكن للمتضررين، مؤكداً إلى أن الغرفة تقدم المساعدة للمحتاجين خلال شهر رمضان ضمن الإمكانات الموجودة لديها وتحاول تقديم المساعدة قدر استطاعتها.

وأشار إلى وجود تنسيق دائم بين الغرفة والجمعيات الخيرية في حلب إذ إنه قبل انطلاق حملة «الخير في رمضان» أي قبل أيام من قدوم الشهر اجتمعت الغرفة مع اتحاد الطعام في الجمعيات الخيرية بحضور رئيس الشؤون الاجتماعية والعمل بحلب وقدمنا رؤية الغرفة عن الأسلوب الواجب اتباعه للعمل، موضحاً أن الجمعيات الخيرية تقدم وجبات إفطار للمحتاجين تقدر بحدود ٢٠ ألف وجبة يومياً والغرفة تسهم بذلك من خلال تقديم الرز والبرغل وغيره ضمن إمكانياتها لهذه الجمعيات.

الاقتصاد ترى في القرار دعماً للتصدير

قلعجي لـ«الوطن»: قرار السماح باستيراد البقوليات بقصد التعليب تجاوب مع الصناعيين

هناء غانم

اختلفت وجهات نظر الصناعيين حول توصية اللجنة الاقتصادية الخاصة بتأييد آلية العمل المقترحة بشأن قيام المعامل الصناعية باستيراد البقوليات من حمص وعدس وفول وفاصوليا وبازلاء بقصد التصنيع والتعليب والتصدير على أن يتم تقدير هذه الكميات من مديرية الصناعة المختصة.

رئيس القطاع الغذائي في غرفة صناعة دمشق وريفها طلال قلعجي أكد في تصريح لـ«الوطن» أن القرار هو بمنزلة دعم للصناعيين بشكل عام ودعم لقطاع الصناعات الغذائية بشكل خاص الذي يعتبر من أهم القطاعات الصناعية وهو من القطاعات التي تساهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات السورية في الأسواق الدولية، حيث شوهد مؤخراً تحسن واضح في الصادرات وأنظمة الجودة بجانب تنوع واضح في أسواق التصدير.

وذكر قلعجي أن معامل الكونسروة تعاني من عدم السماح لها بتصدير منتجاتها (البقوليات) نظراً لطلب السوق المحلية على المواد الغذائية من البقوليات وبالوقت ذاته لتلافي ارتفاع الأسعار.. وبناء عليه تم الطلب من الجهات الوصائية باتخاذ إجراءات تسامح في حل مشكلة صناعيي الكونسروة وهي السماح بالتصدير تفاديا لتهريب المنتجات أو أن تتم تعبئتها بطرق غير نظامية من دون أن تحمل المواصفات والجودة المطلوبة.

وأضاف قلعجي أن الحكومة تجاوبت مع الصناعيين بفتح المجال لاستيراد البقوليات حتى يتم أصحاب المعامل تصنيعها وتعبئتها ومن ثم إعادة تصديرها..

الزين لـ«الوطن»: يجب ألا يكون محصوراً للتصدير فقط

بدوره الصناعي محمود الزين كانت له وجهة نظر مختلفة حيث أكد لـ«الوطن» أن الصناعيين مع القرار ولكن ليس مع القرار بحصره فقط بقصد التصنيع والتصدير أي نحن لانريد التعامل (كمنطقة حرة) وخاصة أن هذه المواد مطلوبة بالأسواق المحلية وعليها شح بالأسواق وأسعارها مرتفعة متسائلاً لماذا لا يتم استيرادها بشكل عام.. مطالباً بضرورة أخذ كافة الإجراءات المتعلقة باستيراد المنتجات وجودتها لجهة المواصفات سواء عند الاستيراد أو عند التصدير حتى لايسيء استخدامها.

وكان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، سامر الخليل، أوضح لـ«الوطن» أن القرار جاء بناء على توصية اللجنة الاقتصادية وارتكز على أسس محددة.

وكان قد أشار إلى أن بعض أنواع البقوليات المستخدمة في الصناعة المذكورة –على سبيل المثال الفول من الحبة الصغيرة– لا يتوافر منها إنتاج محلي وبالتالي فإن السماح بالاستيراد يعتبر لسد فجوة الاحتياج منها في السوق المحلية، مع اشتراط التوصية أن تخضع المادة المستوردة للتصنيع في منشأة الصناعي المستورد حصراً، وعدم بيعها في السوق، وفي حال عدم التزام المستورد الصناعي بذلك يتم منعه من القيام بعملية استيراد لاحقة، وبالتالي فإن التوصية استهدفت عدم التأثير في الكميات المنتجة محلياً لاسيما أن بعض الأصناف المنتجة من البقوليات محلياً غير كافية وفق الظروف الحالية مشدداً على أن التوصية استهدفت دعم القطاع الصناعي المُعتمد على الزراعة، وبالتالي تنشيط الصناعة المذكورة.

تعدد الجهات وأثره في قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

اقتراحات أكاديمية لتنمية المشاريع الصغيرة: تخصيص ٣ جهات رسمية لإدارتها

بعض مشروعات الاقتصاد المنزلي يجب أن تعمل بلا ترخيص ولا أعباء

جلنار العلي

يظهر تصريح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل السبت الماضي على الإعلام الرسمي، في انتقاده للسياسات والخطط وآلية التنفيذ في مجال عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في ظل وجود ٢٠ جهة حالياً معنية بالتخطيط في قطاع الاستثمار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، و٢٧ جهة معنية بالتنظيم، و٤٤ جهة معنية بالتنفيذ، صورة عن حجم الفوضى بإدارة هذا القطاع، ليعلن أن المرحلة المقبلة ستشهد توحيد الجهات وتحديد المهام بشكل واضح من خلال بنى تنظيمية جديدة.

وفي ظل الواقع والصعوبات الحالية التي يشهدها قطاع الأعمال بالمجمل، أين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر؟ وما حجمها في الاقتصاد السوري؟ وما التسهيلات التي يجب أن تقدمها الحكومة لهذا القطاع لكونها تعتبره حامل الاقتصاد السوري؟ وأيهما أجدى الاهتمام به في الحال السورية، حجم المشاريع أم نوعها؟

الخبير الاقتصادي الدكتور عابد فضيلة، أكد في تصريح لـ«الوطن» أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة موجودة في كل دول العالم، وهي جزء أساسي من مكونات سلسلة الإنتاج نوعاً وحجماً، إذ إن المظلة المؤسسية في معظم الاقتصادات المتقدمة خصوصاً تشمل ٤ أحجام وهي مشروعات الاقتصاد العائلي و/أو متناهية الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتأتي هذه التصنيفات حسب عدة معايير أهمها عدد العاملين ومنها أيضاً حجم رأس المال وحجم الموازنة السنوية وحجم المبيعات ونسبة الحصة من السوق وما إلى ذلك، لافتاً إلى أن هذه المعايير تختلف من دولة إلى أخرى، فمثلاً يعد المشروع الذي يشمل عمالاً يتراوح عددهم بين ١١ إلى ٥٠ عاملاً، ورأسماله لا يقل عن ٦٠ ألف دولار، مشروعاً متوسطاً وفقاً للتصنيف الأوروبي، على حين في تصنيف معظم الدول الإفريقية فإن المشروع متوسط الحجم هو المشروع الذي يشغل بين ٨ إلى ٣٠ عاملاً مهما كان حجم رأسماله.

وأشار فضيلة إلى أن حجم المشاريع في أي اقتصاد يبدأ من مشروع الشخص الواحد إلى قليلة، ومعظم هذه المشروعات تعود ملكيتها إلى القطاع العام كمعامل الحلج والغزل والنسيج، ولبعض جهات القطاع الخاص كتلك المعامل المنتجة للمشروبات الغازية والإسمنت على سبيل المثال، لذلك يمكن اعتبار أن ٩٧ بالمئة من المنشآت الإنتاجية والخدمية في سورية هي منشآت عائلية متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، معتبراً أنه وفقاً لهذه المعطيات لا داعي لتخصيص الحديث عن التشجيع والدعم للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ بل الأصح هو تشجيع ودعم الصناعة التحويلية والمنشآت الصناعية السورية، إلى جانب الحديث عن تشجيع ودعم الوحدات الإنتاجية الفردية والأسرية والريفية التي لا تتطلب ترخيصاً ولا سجلات تجارية أو صناعية، بل ربما سجلات حرفية.

وبالتالي فإن اكتمال وتكامل سلاسل الإنتاج والتوريد يتطلب حتماً وجود منشآت مختلفة الأحجام.

وفي الحالة السورية، بيّن فضيلة أنه لا يوجد مشروعات ضخمة أو كبيرة إلا بأعداد قليلة، ومعظم هذه المشروعات تعود ملكيتها إلى القطاع العام كمعامل الحلج والغزل والنسيج، ولبعض جهات القطاع الخاص كتلك المعامل المنتجة للمشروبات الغازية والإسمنت على سبيل المثال، لذلك يمكن اعتبار أن ٩٧ بالمئة من المنشآت الإنتاجية والخدمية في سورية هي منشآت عائلية متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، معتبراً أنه وفقاً لهذه المعطيات لا داعي لتخصيص الحديث عن التشجيع والدعم للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ بل الأصح هو تشجيع ودعم الصناعة التحويلية والمنشآت الصناعية السورية، إلى جانب الحديث عن تشجيع ودعم الوحدات الإنتاجية الفردية والأسرية والريفية التي لا تتطلب ترخيصاً ولا سجلات تجارية أو صناعية، بل ربما سجلات حرفية.

واقترح فضلية عدة مقترحات لتحسين هذا القطاع، منها: تسهيل الترخيص الصناعي والحرفي، وتوحيد جهات التخطيط والترخيص والإشراف والرقابة في مجالي المؤسسات الصناعية والحرفية، وإعادة النظر بكل التشريعات النافذة وتكوين حدود مسؤوليات الجهات القائمة حالياً التي ذكرها وزير الاقتصاد في لقائه الأخير، ليتم التركيز أكثر على طبيعة النشاط بغض النظر عن حجم المشروع والشكل القانوني للمكيته سواء كان مؤسسة أم شركة توصية بسيطة أو تضامنية وما إلى ذلك، بهدف تقليص المصاعب والمشاكل والمعوقات المبررة وغير المبررة، بأشكالها الاستثمارية والتمويلية والإنتاجية والتسويقية؛ وخاصة ما يتعلق منها بالترخيص الإداري وبتأمين مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة، مؤكداً فكرة أن هذه الأنشطة بمجملها وبمختلف أحجام منشآتها هي الحامل الاقتصادي والاجتماعي لسورية وللسوريين بجميع طبقاتهم وشرائحهم.

٩٧ بالمئة من المنشآت الإنتاجية والخدمية في سورية هي متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة

وتابع: «لذا وعند الحديث عن الدعم الحكومي لهذه المشروعات، يجب القول إن هناك اهتماماً حكومياً ولدى أعلى الجهات الرسمية يستهدف تشجيعها وتطويرها، حيث سبق أن تم إنشاء مؤسسات وجهات حكومية رسمية لهذه الأهداف، كما أن المصارف الحكومية تتولى بسخاء نسبي– نظرياً على الأقل، موضوع تمويلها وتقديم القروض المدعومة لها، ناهيك عن التشريعات التي صدرت منذ عدة أسابيع ونصت بوضوح على إعفاء معظم أنشطة هذه المشاريع من ضرائب الدخل الحقيقي».

واقترح فضلية أن تكون هناك ثلاث جهات رسمية مسؤولة عن هذه المشاريع، حيث تكون الجهة الأولى مسؤولة عن الاقتصاد المنزلي ومتناهي الصغر الذي لا يتطلب أي ترخيص، وأن تكون الثانية عامة وتختص بالأنشطة الصناعية، أما الجهة الثالثة فتكون إما عامة أو أهلية وتختص برعاية المهن والمهنيين والحرف والحرفيين.

٥ آلاف طلب متراكمة لدى التسليف الشعبي

٢٠٠٠ موظف حصلوا على قروض خلال شهر شباط

عبد الهادي شباط

كشف مدير في مصرف التوفير لـ«الوطن» أن قيم التمويلات التي منحها التوفير خلال شهري (كانون الثاني وشباط) ١٦,٢ مليار ليرة منها ١٣,٤ مليار ليرة قروض تنموية للعاملين في الجهات العامة والعسكريين في حين تم منح قروض للمتقاعدين بنحو ٦٢٠ مليون ليرة.

وفي مصرف التسليف الشعبي أوضح معاون المدير العام عدنان حسن أن التسليف منح خلال الشهر الماضي (شباط) ٢٦١٠ قروض معظمها لموظفين القطاع العام (٢٠٠٠) قرض للعاملين في الجهات العامة في حين تجاوزت قيم إجمالي القروض التي منحها التسليف خلال الشهر الماضي ١٧ مليار ليرة، إلا أنه في الشهر الأول (كانون الثاني) لم يتم منح قروض لأن التسليف كان متوقفاً عن المنح.

وبين حسن أن هناك ارتفاعاً في الطلب على القروض لدى التسليف وخاصة (الدخل المحدود) مقدراً أن عدد الطلبات في فروع التسليف الشعبي تجاوز ٥ آلاف طلب في حين هناك محددات تحكم منح القروض ومنها السيولة وقيم التحصيلات (أقساط السداد الشهرية) التي يحققها التسليف شهرياً إضافة لمراعاة حالة المخاطر في حجم التمويل.

وعن سقف القرض بين أنه مازال ٥ ملايين ليرة لمدة ٧ سنوات وهناك دراسة لدى التسليف حول رفع السقف لكن بعد توفر معطيات تسمح بذلك.

وكان التسليف الشعبي قد توقف عن منح القروض بشكل مؤقت مع نهاية العام الماضي بحكم ارتفاع عدد وقيم الطلبات التي تراكمت في فروعه وأنه توقف مؤقت لتنفيذ وتمويل الطلبات التي تراكمت خلال الأشهر الماضية حيث كان مع نهاية العام الماضي لدى فروع التسليف آلاف الطلبات التي تحتاج إلى دراسة وتمويل.

في مصرف التوفير بين المدير أن سقف الإقراض لذوي دخل المحدود هو ١٠ ملايين ليرة وأن هناك حزمة من التمويلات يمنحها التوفير منها تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث منح التوفير خلال الشهرين الماضيين قروض لتمويل مشروعات هذا القطع بأكثر من ١,١ مليار ليرة.

ويظهر المصرفان (التوفير والتسليف الشعبي) اهتماماً في تقنيات الدفع الإلكتروني والتوسع بها ففي التسليف بين معاون المدير العام أنه يمكن لأي مواطن من خلال فرع التسليف الشعبي في كل المحافظات تسديد فواتيره لمصلحة الجهات المفوترة بالتنسيق مع الشركة السورية للمدفوعات، وحول العمولات بين أن العمولات المستحقة على تسديد فواتير الكهرباء والمياه والاتصالات تتحملها الجهة المفوترة وليس المواطن.

بينما بين أن المصرف يعمل على الانتقال للدفع الإلكتروني عبر توفير تطبيقات وبرامج خاصة يتم دراستها بالتنسيق مع البنك المركزي وهناك زيارات لممثلين عن المركزي للتسليف الشعبي للاطلاع على البنية التقنية والبرامجية وأن المصرف صمم تطبيقاً خاصاً به لكنه يحتاج إلى بعض الأمور الإجرائية مع الهيئة الناظمة للاتصالات وأنه يتوقع إطلاق الدفع الإلكتروني عبر تطبيقات خاصة بالتسليف الشعبي خلال العام الجاري.